بالاخ ابو عمار ، ان يركز على الانتفاضة في رسالته التي وجهها لجماهيرنا داخل الارض المحتلة عشية الاعلان عن نتائج الانتخابات ، وان لا يأتي على ذكر هذه الانتخابات من قريب او بعيد في رسالته .

على ضوء ذلك **ما هو الموقف الذي يجب اتخاذه ازاء المجالس البلدية والقروية الجديدة ؟** على الرغم من ان السلطات الاسرائيلية المحتلة فوجئت بنتائج الانتخابات كما اشار الى ذلك عدد من المعلقين الاسرائيليين ، فان مجمل ما صدر من تصريحات وتعليقات اسرائيلية - حتى الآن - عن النتائج تستهدف الخروج بالموقف الاسرائيلي من دائرة المفاجأة ، الى دائرة استغلال نتائج الانتخابات في ابراز ما يسمى وجه اسرائيل الديموقراطي ، وان اسرائيل على استعداد للتعامل مع عناصر ليبرالية في الوقت الذي ترفض فيه العنف . علقت « الجيروسالم بوست ١٩٧٦/٤/١٦ » على نتائج الانتخابات فقالت « ان العمد الجدد وطنيون متطرفون وهم في الوقت نفسه حاصلون على تعليم عال وواقعيون وعمليون بحيث يمكن التعامل معهم » وحتى الآن لم يبرز من السلطات الاسرائيلية المحتلة ما يشير الى انها ستستغل قانون البلديات الاردني في التدخل للتأثير على نتائج الانتخابات بتعيين رؤساء معينين للمجالس البلدية او بفرض اعضاء جدد على بعض المجالس البلدية . وعلى ما يبدو ان السلطات الاسرائيلية ستحافظ على ادعائها الديموقراطي لعدم التدخل ، ولكن هذا لا يمنع انها قد تلجأ في حالات معينة الى قانون البلديات الاردني اذا وجدت ان الامور تجاوزت الحد الذي رسمته لها . وفي **الاطار السياسي** ، فأن التقدير ان السلطات الاسرائيلية المحتلة ستبقي مجال مناورتها واسعا ، ولن تلزم نفسها قريبا بشكل محدد من **اشكال العلاقة** بينها وبين المجالس البلدية . بانتظار ان تهدأ الحالة في الضفة الغربية ، وبانتظار دراسة مجمل التفاعلات التي تولدت عن نتائج الانتخابات على جميع الاصعدة داخل الارض المحتلة وخارجها .

لقد اكد معظم الفائزون في الانتخابات ، ولا سيما البارزين منهم ، مثل كريم خلف وبسام الشكعة ، اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وانهم سيحبطون اي محاولة اسرائيلية تستهدف ادخالهم في مفاوضات سياسية ، وانهم سيعترضون على اي جهد اسرائيلي يرمي الى تنمية الاستقلال الذاتي من اجل خلق حل بديل لسيادة منظمة التحرير الفلسطينية . « انظر حديث خلف الى صحيفة الجيروسالم بوست ، ١٩٧٦/٤/١٦ » . وعليه ، فان اي توجه اسرائيلي مباشر للتعامل مع المجالس البلدية الجديدة على اساس سياسي تحت شعارات الاستقلال الذاتي او الادارة المدنية الذاتية ، سيصطدم بمعارضة قوية ، كما اصطدم - الى حد ما - مع المجالس السابقة ، وبالتالي فان الاحتمال الممكن ، هو لجوء السلطات الاسرائيلية المحتلة بعد فترة قصيرة ، الى توسيع نطاق مهمات المجالس البلدية في الاشراف على الخدمات المدنية والبلدية ، مع اعطاء مجال نسبي لعناصر بارزة من هذه المجالس ، في البروز سياسيا داخل الضفة الغربية من خلال التصريحات وغيرها ، حتى تشكل خلال مدى زمني قريب قادم ، اطارا او قوة من اطر او قوى معادلة المسألة الفلسطينية . وبنفس الوقت تشكل اطارا قد يحجم الحركة الجماهيرية في الداخل بحجمها ويحدها بحدودها .

وبالنسبة للنظام الاردني ، لم يصدر عن المصادر الاردنية اي تصريح او اشارة الى موقف معين قد يتخذه « النظام » من المجالس البلدية باستثناء ما ذكرته النهار « ١٤/٤/ ١٩٧٦ » نقلا عن اشاعات في الاردن من ان الملك الاردني طالب رؤساء البلديات الجدد بالاستقالة لان التشريع الاردني لم يؤخذ بعين الاعتبار ، وانه هددهم في رسائله بالتوقف عن دفع مرتباتهم اذا رفضوا الاستقالة . والاشاعة التي ذكرتها النهار ، قد لا تكون مجرد اشاعة بل تعبيرا عن تفكير معين للنظام الاردني ازاء المجالس الجديدة ، ونوع من التذكير بأن الاردن قادر على فرض العقوبات الاقتصادية اذا لم يراع وضعه ومطامعه داخل الارض المحتلة ، وما يؤكد مثل هذا الانطباع ، ان الفائزين الجدد ، وحتى البارزين منهم ، كانوا